

لعنة العناوين... غربة المضامين



هاني الفردان

hani.alfaridan@alwasatnews.com

مناقضات الحويحي

□ رد تجمع الوحدة على مقالين كتبتهما الأسبوع الماضي بخصوص مستجدات الشأن السياسي المحلي، ومواقف تجمع الوحدة بشأنها، إلا أن الرد جاء بشكل غير مباشر عبر مقابلة صحافية مع رئيس الهيئة المركزية بجمعية تجمع الوحدة الوطنية عبدالله سعد الحويحي للرد على جملة استفسارات وانتقادات وجهتها بشكل مباشر، ووجهها غيري أيضاً للتجمع وساسته، بشأن ما جاء في مؤتمرهم الصحافي الأخير.

أجمل ما في الرد غير المباشر على مقالتي «ولنا أيضاً حديث في القضاء»، هو تعزيز ما ذهبنا إليه من تناقضات التجمع في أحياده وتصريحاته، حيث أدت محاولات مسؤوليها لتدارك أخطائهم وزلاتهم وهفواتهم وسقطاتهم الإعلامية، بأخطاء وزلات وهفوات وسقطات جديدة تزيد من الإرباك الذي يعيشه التجمع المختنق بانقساماته وخلافاته التي بلغت أشدها بوصولها للقضاء.

أول الزلات والمتناقضات السياسية للتجمع وساسته، نفي تشكيكه في القضاء، إذ أكد أستاذنا العزيز سعد الحويحي أن التجمع «موقفه ثابت في رؤيته لنزاهة القضاء واستقلاليتيه»، إلا أنه على رغم نزاهة القضاء وعدم التشكيك في ذلك يرى أن القضاء «مسيس» ويخضع للضغوط الخارجية التي تمارس على البحرين، فكيف يمكن أن نجتمع بين القيصيين «نزيه» و «مسيس» لم نفهم!

وقد نحتاج أن نشرح لساسة التجمع معنى كلمة تسييس القضاء، وهي إخضاع العملية القضائية إلى حسابات سياسية حزبية أو فئوية. فقد يحكم القاضي حكماً يحقق مصلحة الجهة التي يخضع لها سياسياً، أو قد يدفع باتجاه ذلك إذا رآه محققاً لهذه المصلحة. في الحالتين يكون القاضي قد خرج عن قواعد الاستقلالية، وخضع لاعتبارات سياسية، وقد اتهم التجمع القضاء بوضوح، بالخضوع لـ «ضغوط خارجية»، وهي بالأساس سياسية من دول أجنبية.

التجمع «لا يشكك في القضاء» كما قال الحويحي، إلا أنه يعود بعد سطور ليقول: «لا نشكك في القضاء بشكله العام، حتى لا يكون هناك طعن في كامل المؤسسة القضائية، غير أن الأمر المتعلق بالأحكام الأخيرة تحديداً، نعتقد أن هناك تأثيرات للضغوط الخارجية أدت إلى هذه النتيجة من الأحكام»، ما يعني أن التجمع يشكك في جزء من القضاء، وبعض القضاة وليس كلهم، فالتعميم سيكون مأساوياً وكارثياً على التجمع، وقد يجزه لتبعات سياسية لا يحمد عقباها في الوقت الراهن! التجمع «لا يشكك في القضاء»، ولكنه فقط «يرفض تسييس القضاء والتدخل فيه»، و «الازدواجية في تطبيق القانون»، والانتقاص من حق (أهل الفاتح) في إحلال الأمن والأمان لهم ولجميع المواطنين والمقيمين (الأهم أولاً أهل الفاتح وقبل جميع المواطنين، لإيضاح الصورة فقط)، واستغلال توصيات بسبوني لمكافأة من أجرم من حق الوطن والمواطنين والمقيمين، والرضوخ للضغوط الأجنبية من أية دولة كانت، كل ذلك وهو يؤكد «لا نشكك في القضاء»، فماذا بقي ليشتك فيه أصلاً؟

أما بخصوص «الأب المصفوع»، وما تحدثت فيه في مقالتي الأسبوع الماضي «المحمود والأب المصفوع»، فقد حاول الحويحي تفادي «الصغعة» المريرة التي تلقاها التجمع بعد تصريحات رئيس التجمع عبداللطيف المحمود، واتهامه «الأب المصفوع» بـ «الإرهابي» من دون بيّنة أو دليل، وردات فعل الناس الغاضبة، ومحاولات التبرير التي لم تسع وزارة الداخلية نفسها لذلك، بل أدانت الواقعة بشكل صريح وبلا مبررات.

الحويحي قال إن «بيان التجمع الذي ألقى خلال المؤتمر الصحافي الأخير لم يتضمن عبارات يقصد منها الاستنفاص من حق أي مواطن أو إهدار كرامته»، عزيزي الحويحي، ربما لم تقرأ أو تسمع بيان تجمعك في المؤتمر على رغم وجودك على منصفته وألقاه المحمود، وأنصحك بمراجعتها على الموقع الإلكتروني للتجمع ونشرت الصحف المحلية، وبالتحديد في الفقرة الخامسة منه السطران الثاني والثالث ما نصه «غير أن ما حدث خلال اليومين الماضيين جعل آمالنا تلك التي كنا نريد أن نحدثكم عنها تتراجع كثيراً على ضوء تلك الأحداث ودلالاتها، فبينما تقوم الدنيا ولا تقعد عن صفة وجهها رجل من رجال الأمن لأحد المشاركين في حوادث العنف والإرهاب»!

وسؤالي لأستاذنا الحويحي: هل اتهام المصفوع بالمشاركة في «حوادث العنف والإرهاب» ليس انتقاصاً من حق مواطن؟ أليست اتهاماً خطيراً بـ «الإرهاب»، من دون دليل ولا بيّنة... من تجمع يراعي الله في كل أعماله، ويريد أن يحيى الدين والوطن وإنصاف المواطنين، فأين الإنصاف والعدل من ذلك القول الزور؟ وهل سيقبل العزيز الحويحي أن يُقال عنه «إرهابي» مثلاً من دون أن يستشعر بالمهانة والإهانة؟

ألا تستوجب تلك السقطة السياسية والأخلاقية الاعتذار العلني والصريح، بدلاً من التبرير والتهرب بأذنان وإهية، تتم عن فقر حقيقي في القدرة على المصارحة والاعتذار عن الأخطاء، بدلاً من الاستخفاف بكرامة المواطنين والتبرير لما حدث، لمجرد أن المصفوع ليس من «أهل الفاتح».

نصيحة لتجمع الوحدة وساسته، قبل الحديث، راجعوا ما تقولون، لتحصين أنفسكم من السقطات، وليس عيباً أن تعترفوا بالخطأ، بل العيب هو الإصرار عليه والمكابرة والتبرير.

كونوا واضحين مع أنفسكم ومع جماهيركم، ليقتنعوا بأدانتكم وممارساتكم، فقد تمرّق القوم من حولكم، وتفرقوا عنكم لكثرة زلاتكم وسقطاتكم.



للمزيد من التفاصيل



جعفر الجمري

jaffer.aljamri@alwasatnews.com

□ جلُّ ما حولنا عناوين. عناوين مُنتقاة وخَبثٌ وتجيير. عناوين التنمية تخفي وراءها سرقات تُدخِل التنمية في غيبوبة لا يعلم ابتياهاها إلا الله. عناوين الإصلاح تُخفي وراءها مضامين الخراب والدمار. عناوين الشفافية تُخفي وراءها مضامين الطاولات وما تحتها، والجيوب التي بحجم دول في بعض الحالات. عناوين العدالة تُخفي وراءها ما بعد الغين والجور والمظالم بمرامل والأحكام الجاهزة قبل القبض على طرف الاتهام. عناوين المساواة تُخفي وراءها مشاريع التثضير. عناوين كرامة المواطن تُخفي وراءها مضامين استضافته في السرايب التي مازال البعض مصراً على أنها فروع لسلسلة «شيراتون» و «ميريديان». عناوين الأولويات تُخفي وراءها أولوياتها الخاصة، والخاصة جداً، وتعميقاً لإهمال مصائر الناس قبل حاجاتهم اليومية والطبيعية. عناوين القضاء على البطالة تُخفي وراءها مؤشرات يشيب لها رأس الولدان وتحقق هدف تطرّف من نوع آخر. هذا الجزء من العالم هو الأكثر قدرة على إقناع الناس بالانتساب لأندية التطرّف وتكفير محيطه الأمة، بفعل السياسات والعناوين التي تُرفع ولا مضامين يمكن أن يلمسها أو يشعر بضحيجها أحد. عناوين الرفاهية تُخفي وراءها حرماناً لن تجده في الدول التي تعتمد في اقتصادها على الفحم الحجري ولا نقول النفط. النفط الذي صار نعمة للمتخمين وثقمة على الفقراء.

العناوين هي التي تحكم وتتحكّم في الفائض من الكذب في السياسات خصوصاً، وما ينتج عنها من كوارث. السياسات اليوم بكل بياناتها ونضالاتها الفارغة والمنعمدة لا تتجاوز العناوين والصراخ والاستعراضات أمام الكاميرات وفي المؤتمرات الصحافية. أنهكتنا العناوين في أوطان من فراغ المضامين وانعدام الإنجازات. لا نتحدث عن الإنجازات التي يتم إعادها للكاميرات القادمة من وراء الحدود لتؤرّخ للوهم والدجل

في هذه الحقول نحو 26 مرة أعلى من استهلاك الكيان الصهيوني الحالي الذي يصل إلى نحو 330 مليون قدم مكعب في اليوم. يذكر أن الخلاف على الحدود الإقليمية للمياه هي بين الكيان الصهيوني ولبنان وجمهورية قبرص (اليونانية) وشمال قبرص (التركية)، ولم تكن سورية طرفاً رئيسياً في الموضوع، كما لم يكن قطاع غزة جزءاً من الجدل أيضاً. إلا أنه يبدو أن هذا الحقل يقع بشكل عام في مياه فلسطين المحتلة، ولم تحتج قبرص واليونان بتاتاً على الحدود حيث تعد علاقة الكيان الصهيوني مع اليونان بشكل عام علاقات ودية، وتبع اكتشاف الحقل زيارات متعددة بين ممثلي حكومات البلدين، منها زيارة تلتهاها لرئيس اليونان حينها، باباندريو، ومعه وزير الطاقة. وقدر الرئيس أن الجزء الذي قد يكون تحت حدود قبرص الإقليمية هو جزء بسيط جداً من الحقل. ولا يبدو حقيقة أن ما يزعمه لبنان بوقوع الحقل في مياهه الإقليمية أفتح الأمم المتحدة أو دول العالم، كما هو من المتوقع، وخصوصاً أن لبنان والكيان الصهيوني لم يوقعا على اتفاقيات حول حدود مياههما الإقليمية.

وقد حُلل البعض أولاً أن الكيان الصهيوني لن يتمكن من تصدير أي من غاز حقل لفيثان من دون موافقة الدول المجاورة التي حتماً سيحتاج إليها لنقل الغاز المسال من الحقل، إلا أن أخباراً جديدة علقت شبكة «رويترز» تشير إلى أن الشركات التي تدير الحقل تبحث عن مساهمين جدد في الشركة لتوفير المال الكافي لعمليات التنقيب العميقة، وإحدى الشركات التي عبرت عن اهتمامها شركة «غازبروم» (Gazprom) الروسية العملاقة، التي يمكن أن تسهل عملية النقل حتماً، إضافة إلى شركات أخرى كـ «جي دي إف سويس» (GDF Suez) التي تدير جزءاً كبيراً من غاز مصر.

بيد أن تقريراً صدر في ديسمبر 2012 عن قناة «الجزيرة» أوضح وجود تفاهات بين الكيان الصهيوني ولبنان وبإشراف الولايات المتحدة الأميركية على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، حيث أشار التقرير نقلاً عن صحيفة «هارتس» إلى أن مستولا أميركا وصغته بالكبير قال: «إن الولايات الأميركية المتحدة نقلت إلى (إسرائيل) ولبنان مؤخراً خريطة تتضمن صيغة حل وسط لاقتسام مخزون الغاز الطبيعي في شرقي البحر المتوسط». وجاءت هذه الوساطة الأميركية بهدف ترسيم حدود المياه الاقتصادية بينهما. ووفق الصحيفة فإن الحدود البحرية بين الكيان ولبنان تنقسم إلى قسمين، خط 12 ميلاً عن الشاطئ لكل دولة على جانبيه سيادة كاملة، وخط آخر بطول نحو مئة ميل فأكثر يسمى «منطقة اقتصادية حصرية» أو «مياهاً اقتصادية»، وفيها لكل دولة حقوق اقتصادية وبحثية على المقدرات الطبيعية.

وكشفت الصحيفة أن نائب مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشئون الطاقة عاموس هوكشتاين، كشف عن تفاصيل الوساطة في مؤتمر عقد في معهد «إسبن» بواشنطن في 29 نوفمبر 2012 حين أشار إلى أن الخطة تستند إلى القانون والاتفاقيات الدولية. وقال: «إن الولايات المتحدة معنية بالوصول إلى اتفاق بين لبنان وإسرائيل» وقبرص بشأن ترسيم الحدود في المياه الاقتصادية لكل دولة، والهدف من الوساطة هو «خلق أجواء تسمح للشركات الأجنبية بالوصول واستثمار الأموال في التنقيب عن الغاز الطبيعي في المنطقة (التي تعمل بها حالياً شركة «نوفيل إنيرجي» الأميركية) من دون خوف أمّني». وأشار الصحيفة إلى أن لبنان كان قد تقدّم في أغسطس 2010 إلى الأمم المتحدة بحدود للمياه الاقتصادية، وإن هذه الحدود لم تتضمن مخزوني الغاز الكبيرين في الحقلين «تمار» و «لفيثان» اللذين تشغلهما شركتان إسرائيلية وأميركية، وإن حكومة الكيان اتخذت قراراً في يوليو 2011 بتحديد مجال حدوده الاقتصادية، وعلى أساس المقترحين



عبدالله جناحي

كاتب بحريني

□ هل للأزمة السورية علاقة بالاكتشافات النفطية الضخمة في الكيان الصهيوني؟ وما دور وعلاقة قطر وتركيا وإيران وروسيا ودول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة ولبنان بهذه الاكتشافات والأزمة السورية؟ وبالتالي هل احتمالية هذا الصراع العسكري والسياسي في سورية الذي يتابعه العالم ظاهرياً ورائه المخفي مصالح اقتصادية ضخمة؟

يحاول هذا المقال أن يكشف وراءه عن متابعة التحليلات والتصريحات المتوافرة التي تكشف بعض جبل الجليد المخفي لغاية الآن في أعماق مؤسسات وأروقة الحكم في هذه الدول. ففي تقرير أعده الفريق الاقتصادي بجمعية «وعد» عن هذه الاكتشافات نسرد ملخصه:

تشير معظم المقالات الإنجليزية إلى أن اكتشاف الحقل الصهيوني «لفيثان» البحري للغاز الطبيعي يعد أحد أهم اكتشافات الغاز في 2010، أي لم يكن أكبرها في العالم لغاية الآن، إلا أنه ليس بجديد على الكيان الصهيوني أن يكتشف مثل هذه الحقول في مياه البحر المتوسط، فكان أول اكتشاف له في 1999 لحقل «ماري-بي» الذي استمد منه نحو 2.8 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 10 سنوات حتى نضب احتياطي في أغلب الظن. تلاه اكتشاف حقل تامار البحري الذي يعد قريباً من حيفا، وقدر احتياطيه بحسب بعض الجهات الصهيونية الرسمية أنه قد يفي باحتياجات هذا الكيان للغاز الطبيعي لمدة 20 عاماً. وهنا تأتي أهمية حقل «لفيثان»، حيث صرح البعض في الحكومة الصهيونية بأنه، إن تمت إدارته بحكمة، فيمكن للكيان الصهيوني أن يُصدر الغاز لأول مرة في تاريخه، وخصّن البعض أن تكون الأردن ودول أوروبا أول المستوردين له.

وقدرت بعض الجهات احتياطي لفيثان بنحو 16 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (أي نحو 450 مليون متر مكعب) في الطبقة الأولى (لفيثان 1) على عمق نحو 5.170 متراً من البحر التي تعد سهلة التنقيب نسبياً، أما في الطبقة الثانية، على عمق 7.500 متر، فقد قدر البعض أن هناك احتياطياً إضافياً لـ 9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي (270 مليون متر مكعب). إضافة إلى 600 مليون برميل من البترول، وهو احتياطي كبير بالنسبة للكيان الصهيوني والعديد من الدول على رغم صغره مقارنة باحتياطي السعودية على سبيل المثال (والمقدر بنحو 262 مليار برميل). وقد حاولت شركة «Noble Energy» التي اكتشفت هذا الحقل وتعد أحد المساهمين في الشركة التي تديره حالياً، التنقيب في الطبقة الثانية، إلا أنها لم تنجح نظراً لعدم امتلاك التكنولوجيا المناسبة.

إن اكتشاف هذه الحقول في حوض البحر المتوسط من شأنه أن يخفف على الكيان الصهيوني استيراد الغاز الطبيعي من الخارج واستيراد الفحم الحجري اللذين يوفران الطاقة لمستهلكيه «الإسرائيليين» والشركات، حيث يستخدم الكيان في توليد ثلثي الطاقة التي يحتاجها من الفحم الحجري، ونحو 26 في المئة من الغاز الطبيعي، وقدرت دراسة لتسعى لخدمات الأبحاث بالكونغرس الأميركي، للكاتب مايكل راتنر أن «حقوق داليت وتامار ولفيثان يمكنها أن تؤمن احتياجات إسرائيل من الغاز لمدة 100 سنة». ويقدّر البعض الآخر أن إجمالي الاحتياطيات

نعم في العناوين وتفصيلها تكمن اللعنة؛ لأنها فارغة ومن دون تفاصيل أساساً يدلل الأا مضامين في الأمر. المضامين قدرها أن تكون مغيبية؛ لأنها لن تسر ولن تبعث ارتياحاً لدى أحد، وبطبيعة العناوين الفارغة والجوافة التي ترفع، وهي لا ترفع في واقع الأمر. إنها تذهب إلى الحدود القصوى من الانهيار والسقوط.

كل هذا الاضطراب والوهم من حولنا ضمن باقة طويلة عريضة موعود بها شعوب الغفلة، نتاج عناوين تلقى وترمى هكذا كما يُلقى أحدهم ورق المحارم في جلسة سرية خاصة؛ في فحص ساذج لا يكلف نفسه أمر التعقّق والتقصّي يمكن أن تستنتج وتقف على القشر من الإنجاز في أوطان تشجج في بحر من الثروات، ويخصبها ومآلها الفقر والذل والاستجداء والاستهلاك في الوقت نفسه في أسوأ صوره وشواهد.

كل ما يمكن أن نطلق عليه شبح إنجاز، من باب التهمك هو نتاج عناوين لا مضامين. نتاج «سوف»، ونتاج بيع الناس سمكاً في البحر، ونتاج وعدهم بالجنة؛ فيما هم في عمق ولبّ الجحيم.

العالم مليء ومكتظ ومزدحم بالعناوين. وحسبنا الشاملة وفقرنا العام ليس بسبب العناوين، نحن نحمل العناوين تلك؛ لكن لا أحد يكثرث أو يلتفت إلى مضامينها. الالتفات إلى المضامين إدانة صريحة لمن تركونا تحت عرائها وهمها، هم من صنعوا ذلك الوهم والعراء وصدّروه كما يصدّرون الوفود للاملئنان على أذانيهم وعنايتهم الملفت في العناوين؛ بالعودة إلى أحمد راشد ثاني ذات تسع في إمارة أبوظبي ومقولته ابنة وقتها من دون تصعّب أو تحضير: «في العناوين كثيراً ما تكمن اللعنة»، يمكن العبث الذي يدور وراء رواج العناوين وتغييب وحبس المضامين ومصادرتها.

في نهاية الأمر، الشعوب لن تحيا على العناوين كما أنها لن تحيا على الوعود. ومن الشرف لها أن تموت جوعاً من أن تصحوا وتسمي على وجبات فارغة وضلحة ضحالة الذين يقفون وراءها. ضحالة العناوين التي لا مضامين يمكن أن ترتجى من وراء الذين يقفون وراءها ويسوقون لها في رداءة وساذجة لا يمكن أن يقرّر أحدهم أنها أول العنق وخلصه الدهشة.

أنا؛ بل نحن ضحايا وشهداء العناوين ولو لم تسل قطرة دم. يكفي أننا ضحايا اللعنة التي تكتنر بها.



للمزيد من التفاصيل

الأزمة السورية وعلاقتها بالنفط والغاز الطبيعي (1)

الصهيوني واللبناني بلور الأميركان خريطة حل وسط. وكما ذكرت العديد من المقالات والأبحاث عن أهمية هذه الحقول لأمن الكيان الصهيوني وتطوره الاقتصادي، وخصوصاً في ظل الشكوك حول استمرار إمدادات الغاز من مصر وإمكانية في تصدير النفط لتعزيز موقعه الاقتصادي، وخصوصاً مع الأردن والدول الأوروبية.

وقد أشار تقرير الولايات المتحدة للمسح الجيولوجي إلى أن حوض البحر المتوسط يمتلك احتياطي نبط يصل إلى 1.7 مليار برميل من النفط، إضافة إلى 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي يسهل التنقيب حقل الشركة الأميركية Noble Energy هي التي اكتشفت حقل لفيثان، ومكاتبها الرئيسية في مدينة هيوستن، تكساس، وهي التي تدير حقلها تامار وداليت في الكيان، ولديها عمليات تنقيب كثيرة حول العالم، منها في خليج المكسيك وقبرص وغرب إفريقيا. أما عن الشركات الأخرى التي تدير الحقل فأغلبها شركات صهيونية.

بُنيت أنابيب نابوكو حتى تتمكن الشركات في الكيان من تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، وخصوصاً في ظل ارتفاع الطلب عليه في أوروبا وشح الموارد الطبيعية فيها، وتبدأ هذه الأنابيب من الحدود التركية - الجورجية والتركية - العراقية، إلى داخل تركيا وبلغاريا وهنغاريا لتنتهي في النمسا على طول 3.900 كيلومتر، وقد وقعت كل من هذه الدول اتفاقيات حول بناء هذه الأنابيب على أراضيها، ويستطيع الكيان الارتباط بهذه الأنابيب مباشرة من حقله البحرية.

وتبلغ قدرة هذه الأنابيب الاستيعابية نحو 31 مليار متر مكعب في العام، ومن المزمع أن يبدأ استخدام هذه الأنابيب في العام 2017. وقد تأسست شركة نابوكو في النمسا، وتملك 6 شركات فيها أسهماً متساوية، إحداهما شركة (BOTAS) التركية، و (Bulgargaz) البلغارية، و (Tranzgaz) الرومانية و (MOL) الهنغارية، والنمساوية (OMV) والأخيرة أمانية (RWE).

وفي تقرير لسايمون هندرسون (مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن) نشر في 3 ديسمبر 2012، يكشف بعض المعلومات عن الشركات المتصارعة، حيث أعلنت شركة «وودسايد للبترول» أنها ستستري حصة قدرها 30 في المئة من حقل الغاز الطبيعي (لفيثان) في الكيان بقيمة تصل إلى 2.5 مليار دولار. هذه الشركة يعود نجاحها في حقل الغاز المكتشفة قبالة ساحل أستراليا الشمالي الغربي، وكذلك تكنولوجيا «الغاز الطبيعي المسال»، وحصة ملكية (وودسايد) تكون من المساهمين الحاليين وهم «نوبل إنرجي» و «مجموعة ديليك» وشركة «ريشيو أول أكسبوريشن». وقد نجحت «نوبل إنرجي» بصورة كبيرة في قيادة أعمال الحفر الاستكشافية قبالة سواحل قبرص والكيان، لكنها تفتقر للمؤهلات الخاصة بـ «الغاز الطبيعي المسال» الذي يمكن شحنه بواسطة الناقلات لجميع أنحاء العالم.

أما بشأن الدور الروسي فيشير التقرير إلى أن موسكو تتصرف بحذيرة أمل، فقد شاركت شركة «جازبروم» العملاقة للغاز المناقصة لشراء حصة في حقل (لفيثان) ولكنها تفتقر إلى المؤهلات الخاصة بالغاز الطبيعي المسال. ويعتقد أن موسكو حذرت الكيان من أن روسيا هي الطرف الوحيد القادر على إقناع سورية وحزب الله بعدم استهداف أرفصفتها البحرية بالصواريخ البحرية من نوع «ياخونت» الموجهة بالراراد التي زودتها روسيا لكل منها. ويخلص التقرير في أنه من غير المرجح أن يتم ضخ غاز «لفيثان» من الشاطئ للاستخدام المحلي الصهيوني حتى العام 2016، إلا أن الغاز من حقل «تمار» الذي تم اكتشافه 2009 سيبدأ بالتدفق في الربع الثاني من 2013. في الجزء الثاني سنتناول السؤال: أين سورية والصراع المحتدم فيها من كل ذلك؟